

رؤى حول اللجنة الدولية للصليب الأحمر

دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر في ما يخص النزوح القسري: آفاق القرن الحادي والعشرين



بقلم: "أنتونيو غوتيريس"، المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

أصبح السيد "أنتونيو غوتيريس" المفوض السامي العاشر للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في 15 حزيران/يونيو عام 2005، ثم أعيد انتخابه من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيسان/أبريل 2010. وقد قضى السيد "غوتيريس" أكثر من عشرين عاماً في الحكومة والحياة العامة وشغل منصب رئيس وزراء البرتغال في الفترة من 1996 وحتى 2002 قبل أن يلتحق بمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين.

.....

يتطور المشهد الإنساني المعاصر على نحو سريع. فمنذ بداية عام 2011، شهدنا انتشار أزمات جديدة وسرعان ما احتدمت نزاعات مستمرة وتسارعت وتيرتها، وكانت جميعها مصحوبة بعواقب إنسانية مأساوية. وأدت نزاعات دارت رحاها خلال العامين الماضيين في بلدان مثل كوت ديفوار والصومال وليبيا ومالي وسورية والسودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى سقوط ضحايا على نطاق واسع بين صفوف المدنيين وإلى نزوح قسري عانى منه أكثر من مليون ونصف المليون شخص أصبحوا في عداد اللاجئين، مع عدد لا يحصى من الأشخاص الذين إما نزحوا داخل بلدانهم أو حوصروا في مناطق النزاع.

ويزداد النزوح القسري تعقيداً، مما يضر بعدد أكبر من الأفراد ولفترات زمنية أطول. وتزيد آثار القوى المحركة المباشرة للنزاع تعقيداً - وهي التنافس على الموارد والتهميش الاجتماعي وعمليات التحول الديمقراطي المنقوصة- بل وتتسارع وتبترتها نتيجة لاتجاهات عالمية متشابكة تتمثل في النمو السكاني والتوسع الحضري وندرة الغذاء والماء، والتغيرات المناخية. وتتناقص في الوقت ذاته قدرة المجتمع الدولي على الحيلولة دون نشوب النزاعات وتسويتها في الوقت المناسب.

ويكتسي العمل الإنساني ضرورة أكثر وبوجه تحديات أكبر من أي وقت مضى. ويُعد ضمان المساحة اللازمة للعمل الإنساني المحايد والمستقل وغير المتحيز مسعىً متزايد التعقيد في بيئات تتسم بالتسييس إلى حد كبير، أضحت فيها المساعدات الإنسانية بديلاً عن المشاركة السياسية الفعالة. وتخوض النزاعات المعاصرة جهات فاعلة متعددة تفتقر إلى خطوط قيادة وسيطرة واضحة، وتستند إلى مجموعة من الدوافع الإيديولوجية والسياسية والاقتصادية والإجرامية.

وتستخدم بعض الدول لغة مكافحة الإرهاب لتقييد تواصل الجهات الفاعلة الإنسانية مع الأطراف الفاعلة المسلحة من غير الدول، وحتى لتبرير انتهاكات القانون الدولي الإنساني. ويُعتبر ضمان حصول السكان المدنيين النازحين بسبب القتال أو المحاصرين في مناطق النزاع على الحماية والمساعدة الإنسانية تحدي متنامي الحدة.

ويكتسب دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر في هذه البيئة الميدانية سريعة التطور أهمية أكبر من أي وقت مضى. ويمكن تحديد عددًا من العناصر الرئيسية من وجهة نظر مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين.

أولاً، تتمكن اللجنة الدولية من مواصلة العمل حتى في مناطق النزاع الحاد التي أصبح الوصول إليها أمراً صعب المنال إلى حد كبير بالنسبة لغالبية الجهات الفاعلة الإنسانية الأخرى، كما هو الحال في شمال مالي واليمن وجنوب أفغانستان، بفضل مهمتها الفريدة التي تستقي جذورها من القانون الدولي الإنساني، ومن التزامها بالعمل وفقاً للمبادئ الإنسانية، ومن تركيزها على القرب من السكان المعوزين. وإن تأكيد اللجنة الدولية الثابت مجدداً على الحياد، والتزامها بتحقيقه من خلال إجراءات عملية، وتصميمها على الدخول في حوار مع جميع الأطراف الفاعلة، يؤدي إلى نتائج ملموسة للغاية بالنسبة لحياة السكان المتضررين من النزاع.

ثانياً، تضع مهمة اللجنة الدولية القوية الخاصة بتوفير الحماية حجر الزاوية لمساهمتها الحاسمة في درء عواقب النزوح القسري (سواء داخل الحدود أو عبرها) ومعالجتها والعمل على نحو تكاملي مع المفوضية السامية والجهات الفاعلة الأخرى التي تقدم الحماية، بما فيها الدول. ويُترجم ذلك في شكل تعاون عملي للغاية على المستوى الميداني، الذي يعتمد على تحديد أدوار ومهام متميزة لكل من اللجنة الدولية والمفوضية السامية، بشأن قضايا من قبيل البحث عن المفقودين وإعادة الروابط العائلية وتوفير الرعاية الطبية للجرحى من اللاجئين، وإصدار وثائق سفر طارئة، والحفاظ على الطابع المدني والإنساني للجوء، والمساهمة في إيجاد حلول دائمة من خلال إزالة الألغام الأرضية، ونشر القانون الدولي الإنساني والتدريب عليه.

وتلعب اللجنة الدولية دورًا حاسمًا بشكل خاص في البحث عن أفراد عائلات الأطفال غير المصحوبين بذويهم والأطفال الذين انفصلوا عن عائلاتهم وتقوم بجمع شمل تلك العائلات، بما في ذلك من خلال إنشاء خدمات متخصصة مثل تلك التي أنشئت مؤخرًا للاجئين السوريين في مخيم الزعتري في الأردن. وتوفر المنظمة في كثير من الأحيان المساعدة المنقذة للأرواح في حالات الطوارئ، كما كان الحال في مقاطعة "مابان" في جنوب السودان، حيث ساهمت بشكل كبير في تحسين فرص الحصول على المياه النظيفة. وكان عمل اللجنة الدولية مع المهاجرين المستضعفين في حالات النزاع والعنف (كما في الأزمة الليبية مثلًا) أيضًا في غاية الأهمية.

ثالثًا، تنجز اللجنة الدولية وظيفة مهمة تتمثل في وضع المبادئ والمعايير الإرشادية، وتكتسب ريادتها في صياغة نهج مشتركة للحماية أهمية حاسمة، بما في ذلك من خلال التنقيح الأخير للمعايير المهنية الخاصة بأنشطة الحماية التي تضطلع بها الجهات الفاعلة في المجال الإنساني وحقوق الإنسان في النزاعات المسلحة وحالات العنف الأخرى التي شاركت المفوضية على نحو فعال في وضعها. ولا يزال التحليل والتوجيه اللذان أدرجتهما المنظمة في تلك المعايير حول الترابط بين الجهات الفاعلة العاملة في مجال الحماية في الحقل الإنساني والقوات المسلحة الدولية وقوات حفظ السلام المشاركة في الحماية يحظيان بقيمة كبيرة للغاية. وتستفيد المفوضية السامية أيضًا إلى حد كبير من الحوار والتحليل المشترك للطبيعة المتغيرة للنزاعات وثغرات الحماية التي تظهر للعيان.

وعندما نتطلع إلى تلك المسألة نجد أن الاهتمام المتجدد أو المتعمق من جانب اللجنة الدولية سيصب في مصلحة عدد من القضايا الرئيسية.

القضية الأولى ذات صلة بالثغرات في مجال الحماية والتي تنشأ من النزوح عبر الحدود المرتبط بالكوارث المباشرة، بما فيها الكوارث ذات الصلة بتغير المناخ. وقد أطلقت مجموعة من الدول بقيادة النرويج وسويسرا مبادرة "نانسن" كوسيلة لإثارة نقاش حول كيفية معالجة هذه الثغرات. وستحظى مشاركة اللجنة الدولية في هذه العملية بقيمة كبيرة للغاية في ضوء خبرتها في مجال الحماية وعلاقتها الوثيقة مع جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الوطنية.

وتتجلى القضية الثانية في التركيز المستمر على "حالات العنف الأخرى" خارج إطار حالات النزاع المسلح التقليدي والذي لا يزال مهمًا لأن هذه الأشكال من العنف، بما فيها تلك المرتبطة بالجريمة المنظمة في المناطق الحضرية، تبرز بشكل متزايد كسبب من أسباب النزوح. بيد أن رجال القانون وصناع القرار لا يرون هذا الأمر دائمًا من منظور حماية اللاجئين. وتكتسي خبرة اللجنة الدولية في معالجة حالات العنف الأخرى من خلال نظام الحماية قيمة كبيرة.

أما القضية الثالثة فهي اهتمام اللجنة الدولية المتجدد بالانتعاش المبكر والذي يمكن أن يقدم مساهمة حقيقية في إيجاد حلول دائمة لمشكلات اللاجئين والنازحين داخل أوطانهم، ونحن نحث على تعزيز هذا الالتزام. وقد لفتت اللجنة الدولية عن حق انتباه الدول الأعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة إبان دورتها الأخيرة إلى محنة الأفراد والمجتمعات المحلية

التي تعيش منذ عقود عدة على حد الكفاف في نزوح طال أمده. فمن الأهمية بمكان إيجاد سبل لتعزيز الكرامة الإنسانية والاعتماد على الذات منذ البداية في حالات الطوارئ الجديدة، والتوصل بشكل جماعي إلى سبل لتبشير الحصول على الخدمات القائمة ودعم خيارات استيطان بديلة عوضاً عن اللجوء تلقائياً إلى نماذج المخيمات التقليدية. ويتعين على اللجنة الدولية في هذا الصدد تقديم مساهمة مهمة للمساعدة في إعادة صياغة نهج لتوفير الحماية والمساعدة للاجئين والنازحين خارج المخيمات، وللمجتمعات المحلية التي تستضيفهم.

تلعب اللجنة الدولية دوراً منقطع النظير في الوقت الراهن، كما كان عهدا في الماضي. وفي سياق تتعرض فيه الجهات الفاعلة الإنسانية داخل منظومة الأمم المتحدة (وخارجها أيضاً) لضغوط متزايدة كي تعمل كجزء من نهج متكامل، الأمر الذي يهدد بتسخير العمل الإنساني لصالح أجندات سياسية وأمنية أوسع، فإن قدرة اللجنة الدولية على الوصول إلى السكان المتضررين من النزاع في حالات العنف الأكثر حدة هو برهان ملموس وعملي للغاية على أهمية المبادئ الإنسانية، وعلى السبب الذي من أجله تظل اللجنة الدولية ذات أهمية اليوم كما كانت عند تأسيسها منذ 150 عاماً.